وقفة عند معاني أوزان الأفعال المزيدة

د.عماد يونس لافي*

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد المصطفى وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، أما بعد:

فقد جمعتني ذات يوم جلسة مع زملائي في قسم اللغة العربية في كلية الآداب، وذكرت لهم فكرة هذا البحث، وكنت أزمع أن أسمّيه (نون المطاوعة وتاؤها)، فطلبت مني إحدى الزميلات التدريسيات أن أحيد عنه، ولا أكتب فيه، وذلك لأن الأستاذ الدكتور هاشم طه شلاش سبق له أن كتب بحثا في موضوع المطاوعة، ولم يبق - كما تقول- فيه شيءٌ إلا وفصّل القول فيه، ولكني كنت واثقا من أن الفكرة الرئيسة في الموضوع جديدة، ومن المستبعد أن تخطر على البال إلا نادرا، ومع ذلك ذهبت إلى الدكتور شلاش وطلبت منه البحث الذي كان قد كتبه، فأعطاني نسخة منه، وقبل الاطلاع عليه، عرضت الفكرة التي أحملها وسألته إن كان قد عرض لها في بحثه هذا، فابتسم وأبدى إعجابه بها قائلا: إن الفكرة جديدة ولم يطّلع عليها من قبل.

ثم جمعتني بعد مدّة من الزمن جلسة مع أستاذتي الفاضلة الدكتورة خديجة الحديثي التي أشرفت عليّ في مرحلة الماجستير، والدكتور أحمد مطلوب الذي أشرف عليّ في مرحلة الدكتوراه، وعرضت عليهما الفكرة، وكنت واثقا من جدّتها وتميّزها، فأبديا استحسانهما الفكرة وأشارا عليّ أن أشرع بكتابة البحث، وكان ذلك قبل ما لا يقل عن سنتين، ثم شرعت بكتابة البحث غير مقتصر على الفكرة المتعلّقة بموضوع المطاوعة، إذ وجدت من الملاحظات المعضدّة لها ما يدعو إلى التوقف، فاستقام الأمر بحثًا، عرضت فيه مجموعة من الأفكار فضلا عن الفكرة الرئيسة، قد تفتح آفاقا لإجراء بحوث أخرى، كل ذلك ذكرته في متن البحث وفي النتائج والتوصيات التي ختمته بها، وأرجو من الله أن أكون وفقت فيما ذهبت إليه، فمنه العون وعليه التكلان.

على الرغم من أن السمة الغالبة على علم الصرف هي السمة العقلية المنطقية، التي نراها واضحة جلية في معظم موضوعاته، إن لم نقل جميعها، إلا أن موضوع معاني أوزان الأفعال المزيدة يعدّ من الموضوعات الطريفة في الصرف العربي؛ لما فيه من متعة في دراسة اختلاف المعاني الناتجة عن اختلاف أوزان الأفعال عند زيادة مبانيها.

وإذا ما تكلفنا رسم خارطةٍ للنظام اللغوي فإننا نجدها تتوزع على مساحات ست ، صوتٍ وصرفٍ ونحو ودلالة وبلاغة وكتابة . ومع أن بعض هذه المساحات قد تتداخل ضمن حقل معرفي واحد كما هو الحال بين النحو والبلاغة ، وبين الصوت والصرف ، إلا أنه يبدو للوهلة الأولى أن الصرف حقل معرفي يستقل بذاته عن بعض تلك الحقول كالدلالة والبلاغة ، إلا أن هذا الانطباع يتلاشى عند دراسة (معاني أوزان الأفعال) وذلك لما في تغير المعاني الناتج عن تغيير الأوزان وما يتبعه من تغيّر دلالي، وهذا يرتبط كذلك بالصياغة البلاغية للكلام عند استعمال فعل بوزن محدد من دون سائر الأوزان، وإلا بماذا نفسر تغير وزن الفعل في قوله تعالى:﴿ فَمَا اسْطَاعُوا أن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لهُ نَقْباً﴾[1] إن لم تكن الغاية من ذلك الدقة المتناهية في وصف الحال، الذي عبّر عنها ذلك التغير في وزن الفعل.

وتجدر الإشارة إلى أن أبرز سمة في هذا البحث انتشار موضوعه في كتب الصرف حتى لا يكاد يخلو منه كتاب .

ومن هنا كان تقصّي مادته والبحث عنها أمرا يشوبه الملل الناتج عن تكرار تلك المادة لذا جمعت المادة من كتب توزعت على حقبٍ زمنية متباينة، ولتشابه المادة المذكورة في المصادر ، ولأن القضية الأساسية في

* مدرس في قسم اللغة العربية - كلية التربية للبنات - جامعة بغداد.

[1] الكهف، ٩٧.

هذا البحث هي ملاحظات صرفية في موضوعات معيّنة أهمها المطاوعة ، ارتأيت أن يكون عرض المادة العلمية على هيئة مسائل تتضمن الملاحظات التي أثبتها من خلاله.

المسألة الأولى:

لم أجد فيما اطلعت عليه من الكتب أحدا غير سيبويه ، من أشار إلى أن همزة الوصل في أوزان الأفعال المزيدة إنما جيء بها لما اعترى أوائل الأفعال المزيدة من تسكين ، نحو (انفعل) و(افتعل) و (استفعل) وغيرها . وإنما جرت عادة المؤلفين على وصف هذه الأوزان بأنها من الثلاثي المزيد بحرفين أو بثلاثة من دون الخوض في التفصيل .

فسيبويه يقول في (باب ما تسكن أوائله من الأفعال المزيدة) : (أما النون فتلحق أولاً ساكنة فتلزمها ألف الوصل في الابتداء فيكون الحرف على (انفعل – ينفعل) نحو (انكسر ينكسرُ)[٢]. ومن الملاحظ أنه عد النون في (انفعل) الحرف الأول الذي يلحق الفعل . ولم يأبه بهمزة الوصل وإنما جعلها لازمة لسكون النون، وقال في موضع آخر: ((وتلحق النون ثالثة ويسكن أول الحرف، فيلزمه ألف الوصل في الابتداء، ويجري مجرى (استفعل) ، وعلى مثاله في جميع ما صرّف فيه، وذلك نحو (احرنجم) ، فهذه النون بمنزلة النون في (انطلق)، و(احرنجم) في الأربعة نظير (انطلق) في الثلاثة، فيجري مجراه، كما جرى (تدحرج) مجرى (تفعّل).))[٣]

ورب سائل يسأل ، وما الفرق بين الأمرين مادامت النتيجة واحدة ، فصيغة (انفعل) على سبيل المثال من الثلاثي المزيد بحرفين ذكر هذا التفصيل أم لم يذكر ؟ والجواب عن ذلك أمر أراه جديراً بالنظر والتدقيق.

فاعتمادا على ما قيل من أن زيادة المباني تفيد زيادة المعاني، تجعلنا نخرج تأثير همزة الوصل التي يؤتى بها زائدة بسبب سكون أوائل تلك الأوزان من تأثيرها في المعاني التي تحملها ، وذلك لأن سبب الإتيان بها واحدٌ في جميعها، وهو سكون أوائل تلك الأوزان. فالمعاني المستخلصة من الزيادة في أوزان الأفعال اعتمادًا على ما تقدّم تكون مقرونة بزيادة الحروف التي ليس منها همزة الوصل، حتى أن سيبويه لم يأبه بهذه الهمزة عند الحديث عن معاني أوزان هذه الأفعال، فنلفيه يقول: ((ولا تلحق النون أولا إلا في (انفعل)))[١]، أي جعل النون الحرف الأول من الوزن.

المسألة الثانية:

تعد المطاوعة من أهم معاني أوزان الأفعال المزيدة، وقد كتب فيها الكثيرون، حتى أن الكتابة فيها تفرض سؤالا عن الفائدة المرجوة من الحديث عنها،إذ لم يبق الدارسون والباحثون أمرًا فيها لم يدرس بعد ، ابتداءً بما ورد في كتاب سيبويه وانتهاء بالدراسات والبحوث الحديثة التي قدّمها أساتذتنا الفضلاء، ويكفي التوقف عند البحث الموسوم بـ (المطاوعة.. حقيقتها وأوزانها)[٢] الذي قدّمه الأستاذ الدكتور هاشم طه شلاش لنعلم هذه

---

[٢] الكتاب، ٤/ ٢٨٣.
[٣] م.ن، ٤/٣٠٠.
[١] الكتاب، ٤/٢٨٣.
[٢] هذا بحث منشور للأستاذ الدكتور هاشم طه شلاش في مجلة كلية الآداب، العدد ١٨، لسنة ١٩٧٤.

الحقيقة، فما من أمر فيها إلا وأتى عليه ذكرًا وشرحًا وتمثيلا وتفصيلا. ولكن باب البحث يظل مفتوحًا، ولا ينبغي لأحد غلقه، وهذا أمر الاختلاف فيه غير وارد. وقبل أن أذكر الفرضية التي قام عليها هذا البحث لابد من التوقف عند تعريف المطاوعة، فما المطاوعة؟

المطاوعة الموافقة، وطاوع مطاوعة: وافق[٣] وقيل: إن ((المطاوعة قبول المحل لأثر فعل الفاعل فيه، فالانفعال اسم لذلك الأثر))[٤] وقال ابن هشام في مغني اللبيب: ((وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير))[٥] وقال عنها ابن الحاجب: ((المطاوعة التأثر وقبول أثر الفعل المتعدّي سواء كان التأثر متعديًا نحو (علّمته الفقه فتعلّمه)، ... أو كان لازمًا نحو (كسرته فانكسر) وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لمّا قبل الأثر فكأنه طاوعه، ولم يمتنع عليه، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلا))[٦]، ولو تتبعنا كل ما قيل عن المطاوعة في المعاجم وعند أهل النحو والصرف، ما وجدنا ما يختلف كثيرًا عما سبق ذكره، فالمطاوعة إذن: ((حقيقة رددها الشعراء وتحدّث عنها الصرفيون، وثبّتها أصحاب المعاجم، لأنها من الأسس التي يعتمد عليها المعجم في التأليف، وقد استعملها العرب بإسلوبيها المعروفين؛ المطاوعة في اللفظ والمعنى، والمطاوعة في المعنى فقط))[٧] .

وربما يكون التوقف عند المعنى الفيزيائي للمطاوعة يزيد معناها وضوحًا، ويعلل استعمال بعض الأوزان لها. فالمطاوعة (strain) فيزيائيًا لا يمكن أن تظهر ملامحها أو آثارها على المادّة إلا بعد تسليط الفعل أو الإجهاد (stress) عليها. وهذا يعني أن المطاوعة سلوك يظهر على المواد نتيجة إجهادات قد تكون واضحة بادية للعيان، وقد تكون غير واضحة، وهذا يعني أيضًا أن كل الأفعال التي تدل على أحداث ماديّة كانت أم معنوية، تنطوي على معنى المطاوعة أيًّا كان وزنها، وهذا منافٍ لما درج عليه الصرفيون من ذكر أوزان معينة تكون مطاوعة لأوزان أخرى، فيقولون على سبيل المثال (انفعل مطاوع فعل) ويضربون مثلا لذلك: كسرته فانكسر، أو (تفعّل مطاوع فعّل) نحو: كسّرته فتكسّر. وأشار إلى بعض هذا المفهوم الدكتور هاشم طه شلاش بقوله: ((بعد استقراء أوزان المطاوعة تبيّن أن أغلب أوزان الفعل العربي استعملت للمطاوعة، ولكن تختلف نسبة استعمال كل وزن عن الوزن الآخر، لذلك لم يذكر الصرفيون إلا الأوزان التي استعملت كثيرًا، وأهملوا بقيّة الأوزان لقلّة ورودها لهذا المعنى.))[١] ولكن الأمر ليس كذلك إذا ما فهمت المطاوعة على أنها استجابة وتأثر، أيًّا كانت هذه الاستجابة وأيًّا كان ذلك التأثر، فكل فعل لا يمكن أن يصدر عن فاعله إلا إذا كان ناتجًا عن فعل آخر، سواء أكان ذلك الفعل (الآخر) ماديًّا ملموسًا أو عقليًّا مدركًا، فالفعل (أكل) في قولنا: أكل الولد التفاحة، يدل على المطاوعة، وهي مطاوعة الولد لرغبة نفسه في الأكل، أي أن الفعل الأصلي الذي يمثل الإجهاد (stress) هو دافع الرغبة في أكل التفاحة، والفعل (أكل) الذي يظهر في عمليّة الأكل يمثل المطاوعة (strain) مطاوعة الولد لرغبة نفسه التي لم يقوَ على احتمالها فطاوعها فأكل، أي أن الفعل (أكل) في الجملة

---

[٣] لسان العرب، (طوع)، ٢٤١/٨، تاج العروس، (طوع)، ٤٦٦/٢١.
[٤] اللباب في علل البناء والإعراب، ٢٦٠/٢.
[٥] مغني اللبيب،
[٦] شرح الشافية، ١٠٣/١.
[٧] المطاوعة، حقيقتها وأوزانها، ١٦٧-١٦٨.
[١] المطاوعة، حقيقتها وأوزانها، ١٥٦.

يدلّ على المطاوعة. ولهذا المقياس أو التعليل تخضع كل الأفعال الصادرة عن الفاعلين، فلا غرابة بعد ذلك أن نقول إن أوزان الفعل العربي تدلّ على المطاوعة، لا يستثنى منها وزن. وليس هذا وحسب، وإنما ينبغي أن لا نُقرن وزنًا بوزن عند دراسة المطاوعة، فجملة: كسرته فانكسر، ليست واجبة لبيان مطاوعة الوزن(انفعل) للوزن (فعل)، ولا جملة: كسّرته فتكسّر، واجبة لبيان أن الوزن (تفعّل) مطاوع للوزن (فعّل)، إذ يمكن القول: انكسر الإناء، ويظل الفعل (انكسر) يدلّ على المطاوعة، فربما كانت هذه المطاوعة ناتجة عن إجهاد غير ظاهر للعيان كاختلاف درجة حرارة المحيط مع درجة حرارة الإناء، ويمكن القول كذلك: تكسّرت الزجاجة، ويظل الفعل (تكسّر) يدلّ على المطاوعة على الرغم من عدم اقترانه بوزن آخر، ويمكن أن يكون السبب خافيا أيضًا. ومن هنا، واعتمادًا على هذا التحليل لا يعود لذكر وزن مقرونًا بوزن آخر موجبًا للدلالة على إفادة المطاوعة.

ولأن الكلام على المطاوعة عند الصرفيين كان يرتكز على نون المطاوعة وتائها، فسأذكر الأوزان التي ضمت هذين الحرفين، فبناء (انفعل) على سبيل المثال أفاد معنى المطاوعة ، نحو (كسرته فانكسر)[٢] . وبناء (تفعّل) أفاد المطاوعة أيضًا نحو (كسّرته فتكسّر)[٣] وبناء (افتعل) أفاد المطاوعة كذلك نحو(لويته فالتوى) [٤]. ((ويجيء بناء (تفاعل) ... للدلالة على المطاوعة، وهو يطاوع (فاعل)، نحو باعدته فتباعد، وتابعته فتتابع))[٥]، و(تفعلل) يفيد المطاوعة أيضا، نحو (جلببه فتجلبب)، و(دحرجت الكرة فتدحرجت) و(بعثرت الحبّ فتبعثر). [٦] ويجيء بناء (افعنلل) لمطاوعة بناء (فعلل) نحو: حرجمت الإبل فاحرنجمت.[٧] وجاء بناء (افعنلى) مطاوعا لـ (فعلى)، ومنه: سلقيته فاسلنقى.[١] واسلنقى الرجل أي نام على ظهره، يقال: اسلنقى يسلنقي اسلنقاء.[٢]

وعليه فالأوزان التي أفادت المطاوعة هي: انفعل، وتفعّل، وافتعل، وتفاعل، وتفعلل، وافعنلل، وافعنلى.

ومهما يكن من أمر، فإن ما يستوقف الباحث هو الإجابة عن السؤال الآتي التي تمثل الجانب الأكبر من الفرضيّة التي قام عليها هذا البحث، وهو: هل المطاوعة التي أفادتها هذه الأوزان المتعددة تحمل طبيعة واحدة من دون اختلاف، مع علمنا بأن كل وزن من هذه الأوزان يندرج تحته عدد كبير من أفعال اللغة العربية؟

وأقول مجيبًا: إما أن يكون مفهوم المطاوعة متطابقًا في الأوزان جميعًا، وهذا أمر مستبعد إذ ليس من المسوّغ أن يؤتى في لغة ما بكل هذه الأوزان لإفادة معنى واحد، وإما أن تكون طبيعة المطاوعة التي أفادتها هذه الأوزان متشابهة وليست متطابقة، وهذا أمر حسن، فالتشابه غير التطابق إلا إذا كان التشابه في كل شيء عند ذاك سيكون التشابه تطابقا، وليس هذا هو المقصود، وإنما يكون التشابه في جانب واحد أو أكثر، وليس غريبًا أن نجد في لغة كاللغة العربية هذا الثراء الذي يعطي لكل حالة مطاوعة وزنها الخاص بها، الذي تختلف به عن غيرها في الأوزان الأخرى، وهو ثراء ألفناه في تنوع المفردات العربية التي تدل على مسمى واحد بسبب

---

[٢] ينظر: المهذب ٨٢.
[٣] ينظر : الممتع في التصريف،١٨٣/١.
[٤] الممتع في التصريف، ٨٣ .
[٥] شرح ابن عقيل، ٢٦٤/٤.
[٦] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، ٣٧٠/١. وشرح ابن عقيل، ٤/ ٢٦٥.
[٧] شرح ابن عقيل، ٢٦٥/٤.
[١] المطاوعة، حقيقتها وأوزانها، ١٦٧.
[٢] لسان العرب، مادة(سلق)، ١٠/ ١٦٣.

مراعاة الاختلافات اليسيرة التي تحصل في أطوار ذلك المسمى، أو في هيئته أو حجمه أو حركته أو أي شيء آخر متعلق به.

وبالعودة إلى الأوزان المذكورة آنفًا، نجد أن الهمزة في (انفعل وافتعل وافعنلل وافعنلى) لا علاقة لها بالمطاوعة أبدًا ولا بأي معنى آخر، إذ قرر سيبويه كما رأينا سابقًا أنها جيء بها لضرورة نطقية وهي إمكانية النطق بالساكن، فعلّة وجود الهمزة في هذه الأوزان علّة صوتية لتيسير النطق فقط. وأمّا العين المضعّفة في (تفعّل) فلا علاقة لها بمعنى المطاوعة، وهي تفيد التكثير كما في الوزن (فعّل) نحو قوله تعالى:﴿ وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾[٣] ولم يبق من الأحرف المزيدة في هذه الأوزان سوى النون والتاء، وهما اللذان أفادا معنى المطاوعة دون غيرهما من الأحرف المزيدة. والبحث الموضوعي يقتضي أن نقرر أن المطاوعة التي تفيدها الأوزان (انفعل وافعنلل وافعنلى) تحمل طبيعة واحدة وهي مختلفة عن المطاوعة التي تفيدها الأوزان (تفعّل، وافتعل، وتفاعل، وتفعلل)، وذلك لوجود النون مزيدة في المجموعة الأولى ووجود التاء مزيدة في المجموعة الثانية.

وعند العودة إلى الأمثلة المذكورة مع إمعان النظر فيها ، وهي (كسرته فانكسر)، و(كسّرته فتكسّر) ، و(لويته فالتوى) ، نجد أن التكسر والالتواء (مَصْدرَي تكسّر والتوى) حالتان لا يمكن للفاعل أن يحيط بطبيعتيهما قبل وقوعهما، فعند الإقدام على تكسير قطعة من الزجاج فلا يمكن للفاعل أن يعلم عدد القطع التي ستنتج عن عملية التكسير هذه، وإذا قام أحدنا بليّ حبلٍ فلا يعلم هو الآخر عدد الليات الناتجة عن هذا الفعل، وذلك لأن التكسر والالتواء لهما علاقة مباشرة بطبيعة الزجاج والحبل من الناحتين التركيبية والفيزيائية، فسمك الزجاجة ومتانتها وطبيعة المواد الداخلة في تركيبها، وسمك الحبل وعدد الخيوط المكوّنة له وطبيعة المواد المصنوعة منها تلك الخيوط وطول الحبل وغير ذلك، كلها عوامل تؤثر في ناتج ذلك الفعل.

أما الانكسار(مصدر انكسر) فلا يوحي إلا بالكسر مرة واحدة ، فعندما يقوم أحدنا بكسر عصا، فهو يعلم مسبقاً بأن الناتج سيكون قطعتين قبل أن يقوم بفعل الكسر ، ومنه قولنا: الشعاع ينكسر إذا مر من خلال سطح الماء في الكأس الزجاجي، ولا نقول: الشعاع يتكسّر.

أي أن المطاوعة الصادرة عن الوزن(افتعل) بصورة عامّة لا يمكن للفاعل أو لغيره أن يعرف نوعها أو طبيعتها، أو بعبارة أخرى يتعذر معرفة سلوك المادّة القابلة (للافتعال)، وبالمقابل فإن من اليسير معرفة المطاوعة الصادرة عن الوزن (انفعل)، إذ إن سلوك المادة القابلة (للانفعال) سيشير إلى جزأين أو مرحلتين أو طورين أو إلى قصر المدّة الزمنية التي يستغرقها الانفعال، أو أي شيء آخر يوحي بثنائية النتيجة، وإلا فإن لم يكن الأمر كذلك، وكانت المطاوعة مطاوعة، هكذا على الإطلاق، فما الفرق إذن بين انجذب واجتذب، وانبعث وابتعث، واندثر وادّثر، وانشق، واشتق، وانعدل واعتدل، وانعصر واعتصر، وانعقد واعتقد، وانفتح وافتتح، وانقطع واقتطع، وانسرق واسترق، وانباع وابتاع، وانبغى وابتغى، وانبلّ وابتلّ، وانجمع واجتمع، وانحوى واحتوى، وانحجب واحتجب، وانحسب واحتسب، وانحشد واحتشد، وانحضن واحتضن، وانحفظ واحتفظ، وانحك واحتك، وانخبز واختبز، وانخرق واخترق، وانخطف واختطف، وانسلّ واستلّ، وغير ذلك من الأفعال الكثير؟ ما الفرق بين المطاوعتين اللتين يدلّ عليهما كل فعلين متجانسين من هذه الأفعال ؟ ولا علاقة لنا في هذا المقام بمفهوم التعدي واللزوم، فهذه قضيّة أخرى، سأناقشها في موضع آخر، والأمر مقتصر على المطاوعة التي يبديها الذي يخضع لـ(الانفعال) فاعلا كان أم مفعولا، واختلافها عن المطاوعة التي يبديها عندما يخضع لـ(الافتعال)؟

وإذا نظرنا إلى الأفعال: انكسر، وانثلم، وانجذب، وانحرف، وانحنى، وانثنى، وانخسف، وانخلع، وانشرح، وانشق، وانطبق، وانعطف، وانعكس، وانغلق، وانفتح، وانفصل، وانقشع، وانقطع، وربما كان غيرها

---

[٣] يوسف، ٢٣.

الكثير[١]، نجد أن نتيجة الانفعال المتحصّلة منها هي كما وصفتها آنفًا، تشير بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى صفة الثنائية.

أما الأفعال: اجتذب، وادّثر، واعتصر، واقتطع، واسترق، واجتمع، واحتجب، واحتك، واخترق، واختطف، وغيرها كذلك، فهي تشير إلى مطاوعة لا تشبه النوع الأول من المطاوعة، فالاجتذاب، والادّثار، والاعتصار، والاقتطاع، والاسترق، والاجتماع، والاحتجاب، والاحتكاك، والاختراق، والاختطاف، كل هذه المصادر لا تشير إلى مطاوعة ذات هيئة معروفة، كما لاحظنا في المجموعة الأولى.

فالفرق بين الانجذاب والاجتذاب على سبيل المثال، أن الانجذاب لا يستغرق وقتًا طويلا، وليس فيه شيء من الاعتمال، فقولنا: جذب المغناطيس المسمار فانجذب، نلحظ أن بين عدم الانجذاب والانجذاب وقت قصير، وفعل الانجذاب متوقع من المسمار قبل تقريب المغناطيس إليه، أما الاجتذاب، فلا يحمل هذا المعنى، وأذكر في هذا المقام عبارة دقيقة لابن جني، وهي قوله: ((وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنًا لا متحركًا، لأن الحركة تقلقه عن موضعه ومستقرّه، وتجتذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه.))[٢] ونلاحظ أن ابن جني لم يقل: تجذبه، لأن الحرف إذا وضعت عليه حركة لا ينجذب إلى الحرف الذي تكون الحركة جزءًا منه، ولكنها تحاول جذبه، فهذه المحاولة لأنها لا تحصل بصورة يسيرة ولا تحصل في وقت قصير، عبر عنها ابن جني، (وما أصوبه في تعبيره) بقوله: تجتذبه، أي أن الأمر فيه اعتمال. وبمقدورنا ملاحظة الاختلاف بين المصادر الأخرى التي تدل على الانفعال والافتعال، وسنجدها لا تبتعد كثيرًا عن هذا الذي ذكر.

وإذا توقفنا عند الأوزان الأخرى التي تفيد المطاوعة، وهي: تفعّل، وتفاعل، وتفعلل، وافعنلل، وافعنلى، فسنجد ما ذكرناه ينطبق عليها، فما احتوى على النون، فمطاوعته غير مطاوعة ما احتوى على التاء، ونعود إلى الأمثلة التي يضربها الصرفيون في كتبهم لهذه الأوزان، فمثال (افعنلل) احرنجم، نحو: حرجمت الإبل فاحرنجمت.[١]. و(احرنجمت) هنا إذا كانت القاعدة التي ذكرتها صحيحة فيجب أن يكون معناها (انجمعت) وليس (اجتمعت)، إلا أني وجدت في لسان العرب: ((حرجم الإبل: ردّ بعضها على بعض، وحرجمت الإبل فاحرنجمت، إذا رددتها فارتدّ بعضها على بعض واجتمعت... والمُحْرَنْجَمُ المجتمع.))[٢] فقال: (اجتمعت) و(المجتمع) ولم يقل (انجمت) أو (المنجمع) فما تفسير ذلك؟

ورد في الصفحة نفسها من لسان العرب: ((أن القوم إذا فاجأتهم الغارة لم يطردوا نَعَمَهم، وكان أقصى طردهم لها أن ينيخوها في مَباركها ثم يقاتلوا عنها، ومَبْرَكها هو مُحْرَنجمُها الذي تحرنجم فيه وتجتمع ويدنو بعضها من بعض، واحرنجم القوم ازدحموا)) وهذا يعني أن الاحرنجام عملية جمع سريعة يحاول القوم إجراءها عند وقوع الغارة، وهذه السرعة تناسبها (النون) وليس (التاء) كما ذكرنا، ولكن هذا يقابله أن الإبل ليس جمادًا، وأن القوم مهما حاولوا جمعها بسرعة، لابد للإبل من إرادة تمنعهم من أن يجمعوها بصورة سريعة جدًا، لذا فهي تجتمع ولا تنجمع. وقد ورد الفعل (انجمع) في لسان العرب على النحو الآتي: ((وفي الحديث: فانجاب السحابُ عن المدينة حتى صار كالإكليل، أي انجمع، وتقبّص بعضه إلى بعض وانكشف عنها))[٣] والفعل (انجمع) في هذا النص يدلّ على سرعة الجمع، وكان مناسبًا لوصف السحاب وغير مناسب لوصف الإبل عند

---

[١] هذه المجموعة من الأفعال والمجموعة التي سبقتها، عينتان من مجموعتين كبيرتين من الأفعال ذكرت في كتاب (المهذب في علم التصريف) في الصفحتين ٨٢،٨٣.

[٢] سر صناعة الإعراب ، ١/ ٦.

[١] شرح ابن عقيل، ٢٦٥/٤.

[٢] لسان العرب (حرجم)، ١٣٠/١٢.

[٣] عند العودة إلى كتب الحديث للبحث عن هذا النص لم أجده بنصّه، ولكني وجدت مجموعة من الأحاديث(منها في صحيح البخاري٨٨١،٩٧٥) كلها تشير إلى أن الناس قالوا لرسول الله ﷺ أن يدعو الله لهم بالسقيا، فدعا لهم، فلما كثر المطر طلبوا منه أن يدعو لهم بأن يتوقف المطر فدعا لهم فاستجاب الله تعالى له. له في الحالتين، وسرعة الاستجابة بانكشاف السحاب عن المدينة يناسبها الوزن (انفعل)، لذا جاء الفعل (انجمع) على هذا الوزن.

اجتماعها، لأن السحاب لا إرادة له فانجمع بأمر الله تعالى الذي إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون. ونلاحظ أن فعلين استعملا في النص نفسه لوصف الحالة التي تدل على سرعة الحدث، وهما (انجاب وانكشف) وهما على وزن (انفعل)، وهما متوافقان مع الفعل (انجمع).

ومن الأفعال التي جاءت على هذا الوزن، اعرنزم واقرنبع بالمعنى نفسه، أي: اجتمع، واقرنبع الرجل في مجلسه أي تقبّض من البرد، والمقرنبع المجتمع.[٤] ومن هذه الأفعال أيضًا (اخرنطم)، واخرنطم الرجل: رفع أنفه واستكبر، والمخرنطم: الغضبان المتكبّر مع رفع رأسه.[٥] ومن البدهي أن بين رفع الأنف وعدمه حركة واحدة تفصل بين وضعين، مثل (انثنى) و(انحنى) و(انعطف) وغيرها، لذا كانت النون في (اخرنطم) دالة على هذا النوع من المطاوعة.

ومنه أيضًا (اهرمّع)، أصله اهرنمع، فأدغمت النون في الميم، يقال: اهرمّع الرجل، أي أسرع في مشيته، وكذلك إذا كان سريع البكاء والدموع، واهرمّعت العين بالدمع كذلك، والعين تهرمّع إذا أذرت الدمع سريعًا.[١] والنون في هذا الوزن ينطوي على معنى سرعة المطاوعة.

والوزن الآخر الذي فيه نون ويفيد المطاوعة هو (افعنلى)، ومن الأفعال التي جاءت على هذا الوزن (اسلنقى)، واسلنقى الرجل أي نام على ظهره، يقال: اسلنقى يسلنقي اسلنقاء.[٢] ومعنى هذا الفعل يشير إلى أن بين الاسلنقاء وعدمه حركة واحدة تفصل بينهما، أما أن يكون جالسًا فنام على ظهره، أو يكون واقفًا فنام على ظهره، فضلا عن سرعة أداء هذه الحركة، وهذا الوصف كلّه يتناسب مع نون المطاوعة لا مع تائها. ومنه أيضًا (احرنبى)، ويقال: احرنبى الرجل: تهيّأ للغضب والشرّ[٣]، واحرنبى الديك: انتفش للقتال. وهاتان الحالتان تدلان على سرعة الانفعال الذي يظهر على الرجل أو الديك، والنون في (احرنبى) تناسب ذلك.

أما الأوزان الأخرى التي في تركيبها يدخل التاء وتفيد المطاوعة فهي: (تفعّل، وتفاعل، وتفعلل) ، فالوزن (تفعّل) ثلاثي مزيد بحرفين؛ التاء والعين المضعّفة، وسبق أن ذكرت أن العين المضعّفة تفيد التكثير، فالمطاوعة في هذا الوزن منحصرة في التاء، واستنادًا إلى القاعدة التي أريد إثباتها، تكون التاء في هذا الوزن مسؤولة عن مطاوعة لا يمكن أن تُعْرفَ قبل وقوع الفعل، ومن ذلك: المثال الذي ذكرته (تكسّرت الزجاجة)، ومنها أيضا الأفعال: (تألف، وتشرّب، وتصدّع، وتصفّح، وتعدّل، وتفتّل، وتفرّع، وتقسّم، وتقطّع، وتقلّب، وتهشّم)، فكل هذه الأفعال تشير مصادرها إلى عدم إمكانية معرفة طبيعة (التفعّل) الناتجة عن الفعل، فكيف كان التألف؟ وإلى أي مدًى بلغ التشرّب؟ وإلى كم جزء أدّى التصدّع؟ وكم عدد الصفحات التي شملها التصفّح؟ وهل كانت نتيجة التعدّل ذات استقامة مقبولة؟ وما عدد الفتلات الناتجة عن التفتّل؟ وإلى كم فرع كان التفرّع؟ وإلى كم قسم كان التقسّم؟ وما عدد القطع الناتجة عن التقطّع؟ وكيف كان التقلّب؟ وكيف كان التهشّم؟ كل هذه الأسئلة لا يمكن معرفة أجوبتها قبل حصول الأفعال العائدة إلى هذه المصادر.

وعند النظر إلى الوزنين (فاعل) و (تفاعل) ، نجد أن الألف المزيدة في (فاعل) أفادت معنى المشاركة بين اثنين[٤] نحو (صالح خالد علياً) . أما صيغة (تفاعل) فقد ذكرت المصادر أنها تفيد المشاركة أيضاً ، وقد تكون هذه المشاركة بين اثنين أو أكثر .وإذا ما طبقت المنهج السابق ، فإن الألف في (تفاعل) هي التي أفادت المشاركة لأنها وردت بمفردها في صيغة (فاعل) وأفادت المشاركة ،بقيت التاء في (تفاعل) التي لا أراها تنفك عن معنى المطاوعة المذكورة آنفاً، فلو قلت (صالحته فتصالح) ، فإن (تصالح) في هذا التركيب تحمل معنى المطاوعة ؟ وهل كان سيصالحني لولا مطاوعته لمصالحتي ، وعليه فانه إذا قلنا إن (فاعل) تفيد المشاركة فأرى من دقة النظر وحسن التخريج أن نقول: إن صيغة (تفاعل) تحمل معنيين هما : المشاركة والمطاوعة ولا نقتصر على ذكر المشاركة فقط. والأمر الآخر أن التاء في هذا الوزن تشير إلى مطاوعة من الصنف نفسه الذي أشارت إليه التاء في الأوزان الأخرى، بدليل أن الأفعال: (تآكل، وتآلف، وتجاذب، وتخالط، وتداخل، وتراقص، وتراكب، وتساقط، وتطاحن، وتقاذف، وتقاسم، وتقاطع، وتكاثر، وتلاطم، وتناثر، وتلاكم، وتنافر، وتناقص، وتهامس) ينطبق عليها ما أشرت إليه في مصادر الوزن (تفعّل)، فليس من أحد بمقدوره أن يعرف طبيعة (التفاعل) الناتج عن مجموعة الأفعال هذه.

---

[٤] لسان العرب، (حرجم)، ١٣٠/١٢، و(قربع) ٨/ ٢٧٠.
[٥] لسان العرب، (خرطم)، ١٢/ ١٧٣، ١٧٤.
[١] لسان العرب (هرمع)، ٨/ ٣٧٠.
[٢] لسان العرب (سلق)، ١٠/ ١٦٣.
[٣] لسان العرب (حرب)، ١/ ٣٠٧.
[٤] ينظر : الكتاب، ٢٨٠/٤ ،الممتع في التصريف ١٨٨/١، جامع الدروس العربية، ٢٢٤/١ .

وكذلك الوزن (تفعلل) وهو من الرباعي المزيد بحرف واحد ، فلا ينبغي لأحد معرفة طبيعة (التفعلل) الناتجة عن الفعل، ولا أرى ذلك عائدًا إلا إلى التاء المزيدة فيه، فكيف يمكن أن يُعْرَف (التبعثر والتدحرج والتفرقع والتحرجم والتبحثر والتسلسل والتزلزل والتبلبل) قبل وقوع الأفعال: (تبعثر وتدحرج وتفرقع وتحرجم وتبحثر وتسلسل وتزلزل وتبلبل).

وتأسيسًا على ما قيل عن الفعل (احرنجم)، من أنه يفيد الانفعال السريع، ولاحظنا أنه استعمل بقولهم: حرجمت الإبل فاحرنجمت، وكان هذا الأمر مقرونًا بحصول الغارة على القوم مما يتطلّب سرعة في جمع الإبل، تأسيسًا على ذلك ينبغي أن يقال في غير وقت الغارة: حرجمت الإبل فتحرجمت، ، لأن الأمر والحالة هذه لا يقتضي سرعة الجمع.

وأودّ أن أشير هنا إلى مسألة أخرى، وهي أن الصرفيين ذكروا معاني أخرى تفيدها الأوزان التي استعرضتها، ولا تقتصر المعاني التي تحملها تلك الأوزان على المطاوعة، فمن المعاني[1] التي أفادها الوزن (افتعل): الاتخاذ، نحو: اشتويت: أي اتخذت شواء، واختبزت: أي اتخذت خبزًا، وأفاد أيضًا: المشاركة، نحو: اشتركوا، والتحموا، والتقوا، وارتحلوا، واختصموا. وأفاد أيضًا الطلب، نحو: اضطرب خاتمًا، أي طلب أن يضرب له ويصاغ، وائتجر، إذا طلب الأجر. وأفاد أيضًا الأخذ، نحو: امتخّ العظم، إذا امتصّه واستخرج مخّه، وافتلذ المال: أخذ فِلْذة منه، أي قطعة، واحتشّ: أخذ الحشيش.

ومن المعاني التي أفادها الوزن (تفعّل): التكلّف، وهو حمل النفس على أمر فيه مشقّة ومعاناة، نحو: تحلّم، تكلّف الحلم، وتشجّع، تكلّف الشجاعة، وتصبّر، تكلّف الصبر. ومنها أيضًا: الاتخاذ، نحو: توسّد، اتخذ وسادة، وتبنّى، اتخذ ابنًا، وتزوّد: اتّخذ زادًا.

ومنها أيضًا: التجنّب، نحو: تهجّد، جانب الهجود (أي النوم)، وتأثّم، جانب الإثم، وتحرّج، جانب الحرج. ومنها أيضًا: التدرّج، أي حصول الفعل مرّة بعد مرّة، نحو: تجرّع الماء شربه جرعة بعد جرعة.

ومنها: الطلب، نحو تعجّل: طلب العجلة، وتودّده: طلب ودّه، وترضّاه: طلب رضاه.

ما أريد إثباته في هذا المقام أن هذه المعاني على تعددها، ومع اختلافها عن معنى المطاوعة في مفهومها العام الذي ذكر في مقدمة البحث، إلا أن المطاوعة موجودة ضمنًا في هذه الأفعال جميعًا، ونستطيع أن نتبيّن ذلك بشيء من الدقة والتمحيص، فالاختباز والاشتراك والالتحام والالتقاء والارتحال والاختصام والاضطراب والامتخاخ والافتلاذ والاحتشاش والتحلّم والتشجّع والتصبّر والتوسّد والتبنّي والتزوّد والتهجّد والتأثّم والتحرّج والتجرّع والتعجّل والتودّد والترضّي، كل هذه المصادر وغيرها مما جاءت على الأوزان التي أفادت المطاوعة، تشير إلى معنى المطاوعة فضلا عن المعاني المذكورة، بل إن معنى المطاوعة واضح مقدّم على تلك المعاني، فكيف يتخذ الخبز إن لم يكن العجين مطاوعا لعملية الخَبْز، وكيف يكون الاشتراك والالتحام والاتقاء والارتحال والاختصام، إن لم تكن هناك رغبة خضع لها أصحابها فطاوعوها فقاموا بهذه الأفعال، والكلام ينطبق على بقية المصادر التي أشرت إليها آنفًا. فضلا عن ذلك كله فإن كل الأحداث التي تدل عليها هذه المصادر وأفعالها لا يمكن لأحد أن يعرف بصورة دقيقة مقدار المطاوعة الناتجة عنها، وهذا يؤكد الفرضية التي قام عليها هذا البحث.

ثم لنأخذ من بعد ذلك الوزن (استفعل) وهو من الأوزان التي تدخل التاء في تركيبه، وهو من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، وليكن الفعل (استخرج) أنموذجا له، فالهمزة فيه جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن كما ذكر ذلك سيبويه، والسين تدل على الطلب، بقي لدينا التاء التي نشم منها رائحة المطاوعة ، إن لم أقل نلمسها، وذلك لأني إذا قمت بعملية الاستخراج، فإن المخرَج لا يمكن أن يُخْرَج ما لم يطاوعْني في الاستخراج. وينسحب هذا المفهوم على الرباعي المزيد أيضا، من ذلك قول القائل(دحرجته فتدحرج)، وهذا الوزن يفيد المطاوعة بلا خلاف. وهذا يعني أن النون والتاء أينما وجدتا في معاني أوزان الأفعال المزيدة فعلينا أن نجزم بوجود المطاوعة الدالة عليها تلك الأوزان على وفق الصورة التي أشرت إليها.

بقي السؤال الكبير في هذه القضية الذي تتطلب الإجابة عليه بحثًا مستقلا، مفاده: لماذا كانت النون في أوزان الأفعال المزيدة تعبر عن نوع من المطاوعة يختلف عن المطاوعة التي عبّرت عنها التاء؟

والإجابة عنه تفرض على الباحث الخوض في الخصائص الصوتية لهذين الصوتين ودراسة عيّنة من الكلمات التي تدخل النون والتاء في تركيبها بمعزل عن موضوع معاني أوزان الأفعال المزيدة، وربما قادتنا هذه الدراسة إلى موضوع لا أكبر منه في كل الدراسات الصوتية يؤدي إلى معرفة خصائص المواد كالشكل واللون والملمس والقوام والصلابة والمرونة وغير ذلك من الصفات الفيزيائية والكيميائية اعتمادًا على خصائص الأصوات الداخلة في تركيب الكلمات، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى الوقوف على أسرار هذه اللغة المباركة التي اختارها خالق الكون تبارك وتعالى لتحتوي معاني قرآنه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

المسألة الثالثة:

[1] اعتمدت في جمع هذه الأفعال ومعانيها على كتاب (المهذب في علم التصريف)، ٩٤-٩٦.

أجمع العلماء على أن الزوائد هذه إنما يؤتى بها إثراءً للمعنى[١] وهذا الأمر واضح من خلال ما ذكر في هذا الموضوع من تنوع للمعاني التي تفيدها كل صيغة من هذه الصيغ، وربما تعذر على المرء أن يحصي هذه المعاني كما ذكر الشيخ مصطفى الغلاييني ذلك بقوله (وقد تأتي هذه الأبواب لمعان غير هذه قلما تنضبط وإنما تفهم من قرينة الكلام)[٢] .

أما الدكتور هاشم طه شلاش فقد ذكر غرضين آخرين فضلاً عن إفادة معنى جديد ، وهذان الغرضان هما : [٣]

الأول :- لضرب في التوسع في اللغة ، لا لإفادة معنى وإنما لغرضٍ لفظي بحت

الثاني :- زيادة بناء فقط لا يراد بها شيء مما تقدم .

وأقول معلقاً على ذلك :

إما أن تكون الزيادة لغرض لفظي لا لإفادة معنى، فإن صح ذلك ، فهو من باب التوسع في اللغة كما ذكر، ومع ذلك فإنه ينبغي أن يعزز هذا الرأي بالشواهد مصحوبا بالتدقيق والنظر للوقوف على مدى صحته لاسيما أننا وجدنا قبل قليل أن المطاوعة التي تفيدها أكثر من صيغة ، تباينت في طبيعتها من صيغة إلى أخرى ، وربما صح هذا المبدأ مع الأسماء أكثر من صحته مع الأفعال . وإما أن تكون الزيادة بناءً فقط لا يراد بها شيء مما تقدم فهذا مما لا يقبله منطق ولا يقره عقل ، فكل كلمة لها لفظ ومعنى فإن لم تكن الزيادة لإفادة معنى أو لغرض لفظي ، فلأي غرض عساها تكون .

لذا يكمل الدكتور هاشم طه شلاش العبارة بقوله (وقد رفض بعض اللغويين ذلك ورأى أن هذا النوع من الزيادة يفيد التأكيد والمبالغة)[١] .

المسألة الرابعة:

غالباً ما أجد أن (التعدية) يذكرها الباحثون بوصفها أحد المعاني التي تفيدها زيادة الهمزة على الفعل الثلاثي نحو : خرج الرجل وأخرجته .

والاعتراض على هذه المسألة يأتي من جانبين : أولهما : إن اللزوم والتعدي مصطلحان نحويان لا يختصان بفعل من الأفعال ولو استقام أن نذكر إفادة هذا المعنى لوجب أن نقول في مثل (أعظمته) : إن الهمزة إفادة معنيين : وجود الشيء على صفة ، والتعدية ، وكذلك في مثل (أعجمت الكتاب) : إن الهمزة أفادت معنيين : السّلب والتعدية، ولا يقتصر على ذكر معنى واحد ، إلا أنهم يكتفون بذكر معنى (وجود الشيء على صفته) و(السّلب) .

والثاني : إن الهمزة التي زيدت إلى الماضي الثلاثي وأفادت التعدية كما ذكر المؤلفون ، نجدها أفادت الانتقال من التعدية إلى اللزوم [٢] وليس العكس ، كما في (أكبّ لوجه) أي سقط، و(كبه الله) . وهذا وإن قيل عنه: إنه نادرُ إلا أنه ورد في كلام العرب ، والتعليق حول هذا يظهر في السؤال الآتي : إن الزيادة يؤتى بها لزيادة في المعنى ، فكيف يستقيم الأمر وأن الزيادة هنا جيء بها لسلب ذلك المعنى وهو (التعدية) ؟ وإذا قال قائل : إن(التعدية) في الحالة الأولى معنى أفادته الهمزة و(اللزوم) معنىً آخر أفادته الهمزة في الحالة الثانية، قيل : إن الزيادة في كل أوزان الأفعال لم يؤتَ بها في حالة من الحالات وهي تفيد المعنى وضده ، فكيف نسوّغ قبول هذا الأمر مع الهمزة ؟

المسألة الخامسة:

وردت صيغ متعددة قال عنها الصرفيون أنها تفيد المبالغة منها:

(افعوعَل)، قال الخليل: كأنهم يريدون به المبالغة والتوكيد، وذلك: خشن واخشوشن، واعشوشبت الأرض، و(افعوّل)، نحو: اجلوذ واعلوّط.[٣]

ويجيء بناء (افعلّ)من الأفعال الدالة على لون أو عيب لقصد الدلالة على المبالغة فيها وإظهار قوّتها نحو : احمرّ واصفرّ واعورّ واحولّ. ويجيء بناء (افعللَّ) للدلالة على المبالغة نحو: اشمعلَّ في مشيه[٤] واشمأزّ واطمأنّ واقشعرّ، وتدخل الزيادة في بعضها فتكون على (افعلّ)، نحو: احمرّ واسودّ وابيضّ، و(افعالّ) جائز فيها.[٥]

---

[١] ينظر : الممتع، ١٨٢/١ جامع الدروس، ٢٢٥/١ ، المهذب، ٨٥ .

[٢] جامع الدروس العربية، ٢٢٤/١.

[٣] ينظر : أوزان الفعل ومعانيها، ٦١ .

[١] ينظر : أوزان الفعل ومعانيها، ٥٢/٥١.

[٢] ينظر : م. ن. ٥١ .

[٣] ينظر: الأصول في النحو، ١٢٩/٣.

[٤] اشمعلّ فهو مشمعلّ، أي السريع الماضي، (لسان العرب، شمعل ٣٧٢/١١)

[٥] ينظر: شرح ابن عقيل، ٢٦٥/٤،٢٦٤، وجامع الدروس العربية، ١/ ٢٢٦.

أي أن الأوزان التي تفيد المبالغة هي: افعلّ، وافعالّ،وافعللّ، وافعوعل، وافعوّل. ونعيد في هذا المقام السؤال الذي بدأنا به بحثنا هذا بصيغة أخرى فنقول: أمنَ المنطق أن يكون في لغة ما هذا العدد من الأوزان، كلها تفيد المبالغة، ولا من فرق بين معاني المبالغة التي تفيدها هذه الأوزان المتعددة؟

وتأسيسا على ما وصلنا إليه من نتائج في موضوع المطاوعة، نقول: لابد من فروق متعددة تنضوي تحت هذا التعدد، يحتاج الوقوف عليها إلى بحث مستقل بعنوان: (المبالغة) في معاني أوزان الأفعال المزيدة. نسأل الله تعالى أن يوفقنا للقيام بأعبائه.

النتائج والتوصيات:

- ❖ همزة الوصل التي في أوزان الأفعال المزيدة لا علاقة لها بالمعنى الناتج عن زيادة المباني في تلك الأفعال، وتقتصر فائدتها على الاستعانة بها للتوصل إلى النطق بالساكن.
- ❖ المطاوعة معنى مطلق لا يتقيد بوزن محدد من أوزان الأفعال، مزيدة كانت أم غير مزيدة، فكل فعل في العربية يدل على حدث ماديّ لابد من وجود أثر للمطاوعة فيه، وليس من الواجب أن نقرن وزنا بوزن عند دراسة هذا المعنى، كما درج على ذلك الصرفيون.
- ❖ أثبت البحث أن طبيعة المطاوعة التي تعبّر عنها النون في أوزان الأفعال المزيدة تختلف عن طبيعة المطاوعة التي تعبر عنها التاء في تلك الأوزان.
- ❖ تشير النون أينما وجدت في أوزان الأفعال المزيدة إلى مطاوعة يشير الانفعال الناتج عنها إلى جزأين أو مرحلتين أو طورين أو إلى قصر المدة الزمنية التي يستغرقها ذلك الانفعال، أو إلى أي شيء يوحي بثنائية النتيجة.
- ❖ تشير التاء أينما وجدت في أوزان الأفعال المزيدة إلى نوع من المطاوعة لا يمكن لأحد أن يعرف طبيعتها قبل وقوع الفعل المعبر عنها.
- ❖ إن هذا التمييز الدقيق بين أنواع المطاوعة استنادًا إلى هذين الحرفين(النون والتاء) يشير إلى الثراء الكبير الذي تتميز به هذه اللغة الخالدة.
- ❖ تثير نتيجة هذا البحث الباحثين الجادّين إلى الوصول إلى سر الاختلاف في أنواع المطاوعة التي عبر عنها هذان الحرفان، وربما تقود هذه الدراسة إلى معرفة خصائص المواد كالشكل واللون والملمس والقوام والصلابة وغير ذلك من الخصائص الفيزيائية والكيميائية اعتمادا على خصائص الأصوات الداخلة في تركيب أسماء تلك المواد.
- ❖ يدعو البحث إلى إخراج مفهوم (التعدية) من معاني أوزان الأفعال المزيدة، فهو معنى نحوي يختلف بطبيعته عن كل أنواع المعاني التي أفادتها تلك الأوزان، والذي يعزز ذلك أننا وجدنا الهمزة تفيد التعدية تارة وتفيد اللزوم تارة أخرى، وهذا تناقض بين المعنيين لم نقف على مثيله في المعاني الأخرى في أوزان الأفعال.
- ❖ إن المنهج الذي اتبع في دراسة المطاوعة في هذا البحث والفرضية التي قام عليها، يدعو إلى القيام ببحث مماثل يتناول الأوزان التي أفادت المبالغة، وهي (افعلّ وافعالّ وافعللّ وافعوعل، وافعوّل) وليس من المستبعد أبدًا أن نصل إلى نتيجة ترشدنا إلى الفروق الدقيقة في معنى المبالغة الذي أفادته هذه الأوزان المتعددة.
- ❖ إن الخوض في مثل هذه البحوث تجعل الباحث يرفض الفكرة التي يتناقلها الأجيال من أن بعض العلوم نضجت واحترقت كالنحو والصرف، فهذه فكرة على ما أرى ليست صحيحة، فالعقل السليم المتجدد له نظرته الخاصة في كل زمان، فلا احتراق للعلوم، وإن نضج بعضها.

المصادر والمراجع

١. الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي(ت٣١٦هـ)، تحـ: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨.
٢. أوزان الفعل ومعانيها، د. هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١م.
٣. جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٩٧٤م.
٤. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحـ: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥.
٥. شرح ابن عقيل، ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري (ت٦٧٢هـ)، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١٤، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
٦. شرح الشافية للرضي الاستربادي(ت٦٨٨هـ)، تحـ: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥.
٧. صحيح البخاري، صحيح البخاري، الإمام البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، دار القلم، بيروت، ١٩٨٧م.
٨. كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٣م.

٩. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محيي الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحـ: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
١٠. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور
١١. الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.
١٢. مغني اللبيب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد.(لا.ت).
١٣. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحـ: علي بو ملحم، دار الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م
١٤. الممتع في التصريف، إبن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحـ: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٩٧٠م.
١٥. المهذب في علم التصريف، د. هاشم طه شلاش ، د. صلاح مهدي الفرطوسي، د. عبد الجليل عبيد حسين، بغداد.
١٦. المطاوعة، حقيقتها وأوزانها: بحث منشور للأستاذ الدكتور هاشم طه شلاش في مجلة كلية الآداب، العدد ١٨، لسنة ١٩٧٤.

Meaning of Added Verbs A New Approach

Imad Younis Lafi
College of Education for Women - Baghdad University

Summary

The subject (meaning of added verbs) is one of the main subjects which study in morphology since in Arabic language. It is include the meaning of each format, and the increased meaning occurred by this increment in the verbs.

The (strain) is one of very important meaning in this subject, it takes a wide area of morphology studies, and interesting of scientists and researchists.

There are two famous formats for this meaning; (infa la انفعل), and (ifta la افتعل). Also There are another formats for the same meaning, but less than the first two in use, they are; (taf ala تفعّل), (tafa ala تفاعل), (taf lala تفعلل), (ifanlala افعنلل), (ifanla افعنلى).

The hypotheses of this reaserch say: That the kind of strain in the formats which contain in them structures a voice of (al noon) deferent from the kind of strain in the format when it contains a voice of (al ta a).

The search proved this hypothesis, so the result was refer to following fact:

The first kind of strain which occurred from the first group of added verbs refers to duality nature, or it refers to the short time of action happening, while the second kind of strain, no one can expect it is naturality before action happening.